

# خاتمة

من خلال ما سبق عرضه نستنتج أن فقهاء القانون الإداري اختلفوا فيما بينهم في تحديد عناصر النظام العام، إلا أنهم إتفقوا في مجملها على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في الأمن العام، الصحة العامة، السكينة العامة. كما خلصنا إلى أن المشرع الجزائري نظم هذه العناصر ضمن مختلف نصوصه القانونية على إختلاف درجاتها، حيث نتيجة لذلك خول مختلف سلطات الضبط الإداري سلطة وصلاحيية إقرار كل التدابير اللازمة من أجل المحافظة على النظام العام بكل عناصره التقليدية.